

## ١٨ - موقف المجتمع المدني العربي

د. إيمان حسن (\*)

### مقدمة

اجتمعت آراء عديد من المفكرين والمتخصصين على أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان لم تكن كغيرها من الحروب: أولاً: من زاوية حجمها وذرائعها، وثانياً: من حيث نتائجها على العدو الإسرائيلي، سواء من ناحية الخسائر البشرية في الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، أو حجم ومغزى الهزيمة التي لحقت بهذا الكيان، وثالثاً: من حيث الإنجاز الرائع للمقاومة اللبنانية وحزب الله، والانتصار الذي حققوه، ورابعاً: من حيث حجم الخسائر الإنسانية والدمار الذي أصاب الدولة اللبنانية، وخامساً: من زاوية تداعيات تلك الحرب على أطراف أخرى مثل القوى اللبنانية السياسية أو الأطراف العربية أو الأطراف الدولية، أو الشارع العربي وفصائل وتشكيلات المجتمع المدني العربي.

والحقيقة أن الحرب الأهلية اللبنانية الإسرائيلية كانت كاشفة للكثير من التناقضات في المجتمعات المدنية العربية... ولا يتعلق الأمر هنا فقط بالهوة الواسعة التي كشفتها الحرب بين الشعور الشعبي العام الذي كان جارفاً في دعمه للمقاومة اللبنانية، ومنظمات المجتمع المدني التي كانت فاعليتها محدودة بالقياس إلى موقف الشارع العربي. هذه الهوة تجدد تفسيرها في المحددات الداخلية لنشاط منظمات المجتمع المدني، وعلى الأخص في مجال القيود التي تفرضها البيئة القانونية والأوضاع الفعلية للحريات السياسية والعامّة، وكذلك أيضاً المحددات الخارجية المرتبطة بأثر الأجندة الخارجية والتمويل الأجنبي على أجندة وأولويات نشاط قطاع كبير من المنظمات المدنية، وما يرتبط بكل ذلك من عوامل ذاتية

(\*) مدرس علوم سياسية - جامعة ٦ أكتوبر.

تتصل بتكيف المجتمع المدني سلبياً مع ضغوط البيئة الداخلية والخارجية في اتجاه التراجع عن وظائفه الحيوية .

وإذا كان مفهوماً في هذا السياق أنه كلما تعلقّت القضايا التي تواجه المجتمع المدني بالمجال السياسي المباشر، برز أكثر دور الأحزاب والنقابات عن المنظمات الحقوقية، إلا أنه كان ملحوظاً أن هذه الأطراف الأخيرة (الأحزاب والنقابات) عجزت عن تجسير هذه الهوة من خلال أنشطة وفاعليات وحركات تأييد وتضامن وضغط لدعم المقاومة . كما كان ملحوظاً أيضاً قصور دور المنظمات الحقوقية في المجالات النوعية لنشاطها المرتبطة بأحداث الحرب، سواء في الجانب القانوني المتعلق بجرائم الحرب، أو في جانب الأنشطة الصحية والبيئية المرتبطة بمواجهة آثار الدمار الذي خلفته، أو الجوانب المتعلقة بالمهجّرين والسكان بلا مأوى الذين نزحوا إلى بيروت . وكلها مجالات نوعية تتصل بأنشطة المنظمات الحقوقية والدفاعية . . . وكان يمكن تحت مظلتها بناء شبكات عربية ودولية لمساندة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان البربري .

غير أن الحرب لم تكشف عن هذه التناقضات فقط؛ بل كشفت أيضاً عن تناقضات ترتبط بطبيعة المجتمعات المدنية في الدول العربية، ومن ذلك الآثار السلبية لطبيعة الدولة القائمة على توزيع الحصص الطائفية في لبنان، أو الصراعات المذهبية على حساب حقوق المواطنة، وعلى الأخص الصراع الذي تحاول أطراف عديدة إذكاءه بين السنة والشيعة كصراع بديل للصراع ضد الاحتلال والقهر والفقر والتبعية والتخلف .

في هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى بحث موقف المجتمع المدني العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان؛ ومن ثم تم تقسيم البحث إلى قسمين :

**القسم الأول:** يبحث في أهم المحددات والإشكاليات التي أثرت على موقف المجتمع المدني العربي، بما يتضمنه أولاً: مواقف الحكومات العربية من الحرب، وثانياً: الصيغة الطائفية/ المذهبية/ السياسية في الدولة اللبنانية، وثالثاً: الجدل السنّي/ الشيعي وآثاره على الانقسام المذهبي داخل لبنان وخارجه .

**القسم الثاني:** يبحث في موقف المجتمع المدني العربي من هذه الحرب، ويتقسم بدوره إلى مستويين: **الأول:** ويتناول طبيعة المجتمع المدني العربي وسماته، والمحددات الداخلية والخارجية على دوره ووظائفه. **والثاني:** يقوم برصد موقف الشارع العربي وفصائل وتشكيلات المجتمع المدني العربي من هذه الحرب .

## القسم الأول المحددات والإشكاليات التي أثرت على موقف المجتمع المدني العربي

### أولاً: الموقف المتقاعس للحكومات العربية

لا يمكن فصل تفاعلات المجتمع المدني العربي تجاه الحرب عن مواقف الحكومات العربية المتقاعسة والعاجزة أثناء وبعد الحرب .

جاء أول رد فعل عربي إزاء هذه الحرب في شكل تصريح رسمي للمملكة العربية السعودية، وأكد البيان على «الحق في مقاومة الاحتلال العسكري، ووقوفها بحزم مع المقاومة في لبنان». وأضاف البيان أن المملكة ترى أنه لا بد من «التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة اللبنانية»<sup>(١)</sup>.

ثم صدر في اليوم التالي في القاهرة بيان مشترك مصري أردني «أدان العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية في لبنان»، . . . وحذر البيان من «انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية. . .»<sup>(٢)</sup>، على حين رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله، وأدانت الهجوم الإسرائيلي على لبنان؛ كاليمن وسوريا والسلطة الفلسطينية.

ثم جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذي عُقد في ١٥ يوليو ٢٠٠٦ بالقاهرة، كى يعكس المواقف المتباينة للحكومات العربية، حيث انقسم الوزراء إلى ثلاث جبهات رئيسية، الجبهة الأولى تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والإمارات والبحرين، وهى ترى أن أعمال حزب الله غير مستولة، وجاءت فى توقيت غير مناسب، وأنه كان على حزب الله أن ينسق مع الدولة اللبنانية. أما الجبهة الثانية، والتي ضمت سوريا ولبنان واليمن، فاعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة، ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتبنت الجبهة الثالثة (وتضم المغرب والسودان وليبيا) موقفاً يرى أن حزب الله لم يرتكب جريمة، ولكن كان عليه أن ينسق مع الحكومة اللبنانية<sup>(٣)</sup>.

وانتهى الاجتماع إلى حل وسط (صيغة توافقية)، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان سبعة بنود تدين العدوان الإسرائيلي، وتدعم الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن، وتطالبه باتخاذ قرار فوري بوقف شامل لإطلاق النار، ورفع الحصار الإسرائيلي عن لبنان.

إلا أنه ومع الصمود الأسطوري لحزب الله، وتصعيد إسرائيل لعدوانها البربري على لبنان، ومع ضغط وغيان الشارع العربي، وردود الأفعال الدولية (التي كان أكثرها إخراجاً للدول العربية الموقف الذي اتخذته دولة فنزويلا؛ حيث أعلن الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في ٣ أغسطس ٢٠٠٦ سحب السفير الفنزويلي من إسرائيل، كما هدد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب في حال استمرار حملتها العسكرية على لبنان، وطالب دول العالم بالعمل على وقف هذا العدوان؛ الأمر الذي وضع كل الأنظمة العربية في موقف حرج، لا سيما تلك الدول التي وجهت انتقادات لحزب الله، معتبرة إياه مسئولاً عن اندلاع الحرب) كان ضرورياً على الحكومات العربية أن تدارى خجلها وخرجها، فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في بيروت في ٧ أغسطس ٢٠٠٦، من أجل دعم خطة النقاط السبع التي سبق وأن طرحها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما الذي عُقد في العاصمة الإيطالية في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦، وخرج الاجتماع بعدة قرارات كان أهمها دعم خطة فؤاد السنيورة، وإرسال وفد عربي إلى نيويورك من أجل الضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار الفرنسي / الأمريكي الذي كان قد تم تحصيله في مجلس الأمن. وحاولت الدبلوماسية العربية أن تلعب دوراً خاصة في جلستي مجلس الأمن اللتين عُقدتا قبل إصدار القرار ١٧٠١، وهو ما انعكس جزئياً على صياغة هذا القرار، وتم بعدها وقف إطلاق النار بين الطرفين.

المرحلة التي تلت وقف إطلاق النار وسريان القرار ١٧٠١ بدأت في ١٤ أغسطس ٢٠٠٦؛ حيث تمت الدعوة لاجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وذلك في ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦ للنظر في إعادة إعمار لبنان، وتجدد هنا الإشارة لعدد من الملاحظات إزاء هذا الموقف العربي<sup>(٤)</sup>، الذي لعب دوراً مؤثراً في تحديد موقف المجتمع المدني العربي من الحرب:

١ - أشاعت ردود الأفعال الأولى (عشية الحرب) انطباعات عن رغبة بعض الدول العربية في استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله في المنطقة، وكان ملاحظاً طيلة الأسبوع الأول من الحرب أنه لم تدع دولة عربية لوقف فوري لإطلاق النار بين

الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وقد أعلن صراحة المندوب الإسرائيلي دان جلييرمان في مجلس الأمن أن «شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على حزب الله، دون أن ينفي أحد ذلك»<sup>(٥)</sup>.

٢ - أن التحرك العربي جاء بعد مرور أكثر من عشرين يوماً على بدء الحرب في لبنان.

٣ - أن هذا التحرك جاء دعماً لخطة السنيورة، ولم ينطلق من رؤية إستراتيجية للتعامل مع الحرب ونتائجها.

٤ - أن اجتماع وزراء الخارجية العرب لم يُشر إلى جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان، وكان آخرها مجزرة «قانا»، والتي وقعت في ٣٠ يوليو؛ أي قبل عقد الاجتماع الوزاري بأسبوع<sup>(٦)</sup>.

٥ - ترك الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري بشار الأسد في ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ (أي عقب انتهاء الحرب) آثاراً سلبية أخرى؛ حيث وجه فيه انتقادات عديدة للأنظمة العربية، كما أخرج حلفاءه (حزب الله) عندما بدا من تصريحاته أن النصر الذي تحقق في لبنان هو انتصار لسوريا، وكذلك عندما وصف حركة ١٤ آذار/ مارس بأنها «منتج إسرائيلي».

## ثانياً: الصيغة الطائفية/ المذهبية / السياسية في لبنان

لا بد أولاً من تصور خريطة توزيع القوى السياسية في لبنان؛ لبحث أثر انعكاس هذا المشهد اللبناني الداخلي على مواقف المجتمع المدني العربي، فالمجتمع اللبناني منقسم طائفيًا منذ تأسيس دولة لبنان عام ١٩٢٠، واستمر هذا الانقسام بعد قيام الدولة المستقلة عام ١٩٤٣، ولم يتم تجاوز هذا الانقسام باتجاه المواطنة والمساواة والاندماج الوطني؛ بل لقد أدت كل الممارسات السياسية الموروثة من عصور الانتداب والوصاية الأجنبية إلى تعميق هذا الشرخ الطائفي، ولا سيما عام ١٩٥٨، وكذلك في الحرب اللبنانية التي امتدت منذ منتصف السبعينيات حتى أوائل التسعينيات، بل لقد جرى مأسسة هذا الانقسام الطائفي بعد توقف هذه الحرب، وبروز اتفاق الطائف عام ١٩٨٩<sup>(٧)</sup>؛ حيث كان يُفترض أن يؤسس لبنان على فكرة المواطنة، بحيث تُلغى الطائفية السياسية تدريجياً، والتي تقسم المواطنين إلى جماعات متميزة في الحقوق والواجبات، وتقام جمهورية برلمانية وفقاً لقانون انتخابي جديد لا يقوم على أساس المحاصة، وتُبسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة

أراضيها بواسطة قوتها الذاتية، بعد أن تُحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتُسلم أسلحتها إلى الدولة. بيد أن عدم التفات القوى الرئيسية في لبنان لتطبيق اتفاق الطائف بشكل كامل كل هذه السنوات (١٥ سنة)؛ قد كرس أزمة الدولة اللبنانية التي لم تعرف منذ بداية إنحياز استقلالها مركزية قوية أو سيادة مطلقة<sup>(٨)</sup>؛ حيث يتضمن اتفاق الطائف اتجاهًا واضحًا لتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية تسمح بالوصول إلى إلغاء الطائفية التي اعتبرها «اتفاق الطائف» هدفًا ينبغي الوصول إليه، وهي متضمنة في فقرة الإصلاحات السياسية تحت عنوان «إلغاء الطائفية السياسية»<sup>(٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن القيادات اللبنانية الدينية والسياسية قد دعت أثناء الحرب إلى تأجيل معارضة الحرب، وتأجيل تسوية حسابهم مع حزب الله إلى ما بعد نهايتها، إلا أن الجميع دخلوا في سجال سياسي عنيف بمجرد انتهاء الحرب.

بيد أن الانقسام بين القوى السياسية اللبنانية جاء أثناء الحرب وبعدها في لبنان انقسامًا سياسيًا/ مذهبياً لا طائفيًا؛ فقد شهدت كل الطوائف الدينية - بلا استثناء - تجاذبات وخلافات داخلها حول الموقف من الحرب ومن حزب الله، حتى داخل الطائفة الشيعية ذاتها.

ويمكن تناول مواقف القوى اللبنانية المختلفة من الحرب الأخيرة وما بعدها، اعتماداً على تقسيمين للقوى السياسية اللبنانية: الانقسام السياسي/ المذهبي، والانقسام الطائفي.

## ١ - الانقسام السياسي/ المذهبي

انقسمت القوى اللبنانية من الناحية السياسية إلى كتلتين كبيرتين لكل منها رؤاها ووجهات نظرها المتباينة:

### (أ) كتلة حزب الله/ أمل/ عون

تنقسم هذه الكتلة إلى أربعة أقسام بشكل عام وهي: قوى تحالف حزب الله، وحركة أمل، ومنبر الوحدة الوطنية برئاسة د. سليم الحص، واللقاء الوطني برئاسة عمر كرامي وعضوية سليمان فرنجية وعدد من الوزراء والنواب السابقين ذوى الاتجاهات الوطنية والقومية، والتيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشيل عون، بالإضافة إلى أحزاب وقوى تعمل بشكل مستقل، ولكن بالتنسيق مع هذه القوى والتيارات؛ كالحزب الشيوعي اللبناني.

وتتميز هذه القوى بميزتين : الأولى : أن لديها وجوداً شعبياً ضمن الطوائف المنبثقة منها؛ كحزب الله وحركة أمل (شيعة)، والتيار الوطني الحر وتيار المردة (موارنة). والثانية : أنها تمثل مزيجاً من الطوائف (سنة- موارنة- ودروز)، وجميع هذه القوى تتوافق على مواقف سياسية وطنية محددة يصعب إلصاقها بطائفة معينة. فالخطاب السياسي لهذه القوى يشمل جميع الطوائف، ورغم اختلاف أهداف الأطراف الثلاثة من الدخول في هذا التكتل، ورغم أنهم يمثلون الأقلية في المجلس النيابي؛ فإن ثمة اتفاق بينهم على :

- ضرورة الاستمرار في مواجهة إسرائيل، ما دامت قضية مزارع شبعا وكفر شوبا لم تُحل، وما دام هناك أسرى لبنانيون داخل السجون الإسرائيلية .
- لا حديث عن نزع سلاح المقاومة إلا بعد حل هذه القضايا .
- يتهم هذا الفريق الأكثرية الحكومية (فريق ١٤ آذار/ مارس) باستشراء الفساد المالي والسياسي، وإثقال البلاد بالديون، وزيادة نسبة البطالة .
- المطالبة بإصلاح قانون الانتخابات، بحيث تكون النسبة أحد أشكاله الفاعلة، بما يضمن صحة وعدالة التمثيل الشعبي .
- ضرورة إسقاط الحكومة الحالية وتشكيل حكومة ائتلاف وطني حقيقي<sup>(١٠)</sup> .

#### (ب) كتلة حركة ١٤ آذار/ مارس

وتشمل هذه الكتلة تيار المستقبل (بقيادة سعد الحريري، وهي القوى الرئيسة والعمود الفقري لحركة ١٤ آذار، وقاعدتها هي القاعدة السنية التي يحاول تيار المستقبل تمثيلها)، والحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه وليد جنبلاط، وكتلة القوات اللبنانية، وأعضاء قرنة شهوان، وكتلة الكتائب، وكتلة اليسار الديمقراطي، والتكتل الطرابلسي، وتعد كتلة ١٤ آذار/ مارس الأكثر تمثيلاً في البرلمان والحكومة اللبنانية، وتتفق هذه الكتلة على عدد من الأمور :

- لا عودة للوجود السوري في لبنان .

- أن بناء دولة قوية يتطلب تطبيق اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، على اعتبار أنه يضع سلاح حزب الله ضمن سلاح الميليشيات التي يجب تفكيكها، وتؤكد كتلة ١٤ آذار/ مارس على ضرورة نزع سلاح حزب الله أو إدماجه في الجيش اللبناني .

- تتمسك هذه الكتلة بنفس التشكيلة الحكومية الحالية، باعتبارها دستورية وتمثل كافة القوى والكتل بالمجلس النيابي .

- تعتقد هذه الكتلة أن حزب الله قد أقحم لبنان في تلك الحرب بقيامه باستفزاز الجانب الإسرائيلي<sup>(١١)</sup> .

## ٢- الانقسام الطائفي

### (أ) المسيحيون

توجد في لبنان إحدى عشرة طائفة مسيحية معترف بها، وقد انقسم المسيحيون - وعلى وجه التحديد «الموارنة» - في نظرتهم إلى هذه الحرب بين نسبة (وهي الأكبر) تتجاوز نحو ٦٥٪ من الشارع المسيحي ضمت أصواتها إلى التيار الوطني الحر بقيادة ميشيل عون الذي يدعم موقف حزب الله . أما النسبة الأقل من الطائفة المسيحية؛ فكانت مع مواقف أحزاب وقوى مسيحية معارضة لحزب الله . وتتوزع بين كتلة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وكتلة قرنة شهوان وحزب الكتائب .

### (ب) المسلمون

\* الشيعة: الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى حزب الله، وآخرون ينتمون لحركة أمل، ومن ثم فغالبية الشيعة يؤيدون مواقف حزب الله . غير أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الشخصيات الشيعية المستقلة، وكذا العلمانية ذات الثقل وغير المتوافقة مع مواقف وتوجهات حزب الله كما سنرى فيما بعد .

\* السنة: وينقسمون إلى فئتين، تراوحت بين مؤيد لموقف تيار المستقبل بزعامه النائب سعد الحريري، وهو ضد نهج حزب الله، ويطالب بنزع سلاحه، وبين منتم إلى الجماعة الإسلامية، وقد أخذت موقفاً مؤيداً لحزب الله .

\* الدرروز: وقد انقسموا بين غالبية تؤيد رئيسهم وليد جنبلاط، الذي يتخذ موقفاً عدائياً من سوريا وينتقد مواقف حزب الله بشدة، وفئة ثانية أقل عدداً وهي فئة الأمير طلال أرسلان، وهي الأقل شعبية .

ونظراً لتعدد الخريطة الدينية الطائفية في لبنان؛ فإنه يصعب التحديد على وجه الدقة حجم المؤيدين والمعارضين داخل كل فئة طائفية<sup>(١٢)</sup>. كما أنه ينبغي الانتباه إلى مؤشرات تؤكد الانقسام بصدد عدد من القضايا على أساس مذهبي؛ أي سنة/ شيعه، وهو ما سوف نتناوله في المحور التالي.

### ثالثاً: الجدل السنّي / الشيعي وأثاره على الانقسام المذهبي داخل وخارج لبنان

في الوقت الذي احتدمت فيه المواجهات الحربية بين حزب الله والعدو الإسرائيلي، احتدمت مواجهات وحروب أخرى، دارت في الندوات وعلى مواقع الإنترنت وصفحات الجرائد؛ وهي حرب الفتاوى المذهبية بين بعض الدعاة وأهل الفقه السنّي، وذلك حول الموقف الفقهي من دعم ونصرة حزب الله (الشيعي). . ويمكن تقسيم هذا الجدل إلى مرحلتين متتاليتين: الجدل أثناء الحرب، والجدل بعد الحرب.

#### ١- الجدل أثناء الحرب

بدأ هذه المواجهات عدد من علماء الدين السعوديين، وتحديدًا «الشيخ عبد الله بن جبرين»، والشيخ «ناصر العمر»<sup>(١٣)</sup>. فالأول أصدر فتوى على موقعه على الإنترنت تحرم نصرة حزب الله الشيعي، جاء فيها: «نصيحتنا لأهل السنة أن يتبرءوا منهم، وأن يخذلوا من ينضم إليهم، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين، وضررهم قديماً وحديثاً على أهل السنة، فإن الرافضة دائماً ما يضمرون العداة لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة والطحن فيهم والمكر بهم».

أما الشيخ ناصر العمر<sup>(١٤)</sup> فقد ذهب إلى أن: «حزب الله لا يقاتل باسم المسلمين السنة في فلسطين أو في أي مكان آخر، لكنه أداة في أيدي الحرس الثوري الإيراني».

ورغم أن الشيخ عبد الله بن جبرين قد انتقد من روجوا فتواه على موقع الإنترنت، مؤكداً أن فتواه ضد حزب الله هي فتوى قديمة ترجع إلى عام ٢٠٠٢، وأنها لم تكن تتعلق بحزب الله فقط، ولكن «بالرافضة» الذين «يكفرون أهل السنة والصحابة ويطعنون في القرآن الكريم»، رغم ذلك فقد تفجر الكثير من الجدل والخلافات الفقهية/ المذهبية؛ حيث

استفزت هذه الفتاوى عدداً من علماء الدين/ السنة، فقاموا بالرد عليها بفتاوى ومواقف مضادة تدعو إلى دعم ونصرة حزب الله في مقاومته لإسرائيل .

فالشيخ سلمان العودة<sup>(١٥)</sup>، ورغم أنه لا يُخفي الخلافات الجوهرية بين السنة والشيعة، إلا أنه رأى أن هذا ليس وقت الخلاف، ودعا إلى تأجيل الخلافات التاريخية والطائفية، وإلى توحيد الصف الإسلامي والعربي في مواجهة إسرائيل . وانضم إليه في هذا الموقف داعية آخر وهو الشيخ محسن العواجي، الذي دعا على موقعه على الإنترنت إلى «مناصرة المقاومة المسلحة لحزب الله في لبنان بكل وسيلة مشروعة» . أما المفتى رجب أبو مليح، فقد اعتبر أن الفتوى ضد حزب الله هي «إثارة للشبهات» ، وأنها تستر وراءها «عجزاً بغيضاً» ، وأنها «بمثابة ورقة التوت التي يستر كثير من الناس بها عورته بعد أن فضحته الأحداث» .

في هذا السياق يمكن القول بأن موقف الدعاة السعوديين قد توزع بين اتجاهين رئيسين : الأول يمثله عبد الله بن جبرين - رغم توضيحه لفتواه القديمة - والثاني يضم آخرين ذهبوا إلى الإقرار بالخلاف المذهبي، ولكن بدون تكفير لحزب الله، أو التخلي عنه في قتاله ضد إسرائيل . هذا، وقد امتدت هذه المحاولات إلى مراكز إنتاج الفتوى الرئيسية في العالم العربي، حيث اعتبر الدكتور على جمعة مفتي الديار المصرية أن حزب الله يدافع عن بلاده . وأيد هذه الفتوى عدد من الدعاة والمفكرين العرب والمصريين<sup>(١٦)</sup> .

أما الدكتور يوسف القرضاوى رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين؛ فقد أكد أن المقاومة اللبنانية جهاد شرعى، وتمثل أشرف مقاومة على الأرض، مع شقيقتها فلسطين، وأن الشيعة جزء من الأمة الإسلامية، وواجب على كل مسلم نصرته هذه المقاومة ضد العدوان الإسرائيلي . وأشاد في حديثه بمواقف الشعوب العربية، منتقداً مواقف الحكام العرب المنتقدين للمقاومة<sup>(١٧)</sup> .

في نفس الاتجاه، ذهبت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر إلى رفض الفتاوى التى رفضت نصرته حزب الله، وأصدر المرشد العام للجماعة بياناً ذهب فيه إلى ضرورة الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية، وأكد فيه أن «مناطق الالتقاء بين الفريقين أعظم بكثير من مواضع الاختلاف» .

وفى نفس السياق ذهب راشد الغنوشى زعيم حزب النهضة الإسلامى التونسى المحظور إلى أن هذا «التعصب الأعمى فى الدين يعكس فزعاً تكفيرياً لا سند له من الإسلام، ويعد خروجاً على جمهور المسلمين، وإحياء لموارث التكفير والتعصب»<sup>(١٨)</sup> .

## ٢- جدل ما بعد الانتصار والمخاوف من تمدد الهلال الشيعي

يرى العديد من المحللين أن الفتاوى التي صدرت ضد حزب الله كان دافعها سياسى بحت، ولا تخلو من تنسيق مع الموقف السعودى السياسى الرسمى، وتهدف بالأساس إلى «تجسيم النفوذ الإيرانى فى الخليج وكل المنطقة، وأن يظل الإسلام الوهابى السعودى محتفظاً بنفوذه فى المنطقة العربية. وفى إطار التخوف الذى يستشعره أهل السنة من امتداد النفوذ الإيرانى (الشيعى)، ومن أن تقود هذه المرحلة إلى امتداد الهلال الشيعى من إيران والعراق وسوريا ولبنان إلى الدول المجاورة.

وبالطبع فقد توافق رأى هذا الفريق من حزب الله مع شكوك سعودية مصرية متزايدة حول مستقبل الدور الإيرانى فى المنطقة، عكسها تحذير ملك الأردن من خطورة تبلور هلال شيعى، وحديث الرئيس حسنى مبارك عن ولاء المجموعات الشيعية العربية لإيران قبل الولاء لدولها<sup>(١٩)</sup>.

وعلى الرغم من نجاح الدعاة وأهل الفقه فى التخفيف من وطأة الخلافات المذهبية السنية/ الشيعية، أو تهميشها مؤقتاً، فقد برزت العديد من الملامح والمؤشرات - بعد انتصار حزب الله فى لبنان - والتي تؤكد على تلك الفجوات المذهبية، وتحذر من استغلال إحدى الطائفتين لها. فعلى سبيل المثال حذر الشيخ القرضاوى فى حوار له عقب انتهاء الحرب<sup>(٢٠)</sup> من محاولات اختراق الشيعة للسنة، واختراق السنة للشيعة، وطالب فى الوقت نفسه بالتقريب، ولكن بحيث لا يكون التقريب سبباً فى اختراق الطائفة السنية؛ لأن هذا سيؤدى إلى «نار تأكل الأخضر واليابس، ويجعل ما يحدث فى العراق بين السنة والشيعة نموذجاً لكل الدول». وركز على أن تحقيق التقريب المذهبى يتطلب أن يمتنع كل طرف من السنة أو الشيعة عن أن يبشر بمذهبه فى البلاد التى تتبنى المذهب الآخر.

وفى لبنان ذهب الشيخ محمد على الجوزى مفتى جبل لبنان (سنى) فى تعليقه على انسحاب وزراء حزب الله وحركة أمل (الشيعة) من حكومة فؤاد السنيورة، إلى اعتبار ما حدث «إهانة لا تقبلها، وصفعة لا نرتضيها على وجه فؤاد السنيورة رئيس الحكومة السنى»، وقال إنه يعتبرها «نوعاً من استكبار السلاح»<sup>(٢١)</sup>.

وفى لبنان - وعلى مستوى آخر - قال على الأمين، مفتى صور وجبل عامل (شيعى) تعليقاً على استقالة وزراء الشيعة من حكومة فؤاد السنيورة إنه لا يوجد إجماع لدى الطائفة

الشيوعية في لبنان على تأييد المشروع السياسي الذي يتبناه حزب الله ، وإن خروج الوزراء الممثلين لحزب الله وحركة أمل الشيعيين من الحكومة اللبنانية لا يعنى خروجاً للطائفة الشيعية من مشروع الدولة الواحدة ، وقال : «إن التأييد الذي حصل عليه حزب الله ليس لمشروعه السياسي المطلق ، وإنما لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية» ، مؤكداً أن «الشيعة في لبنان يرفضون أن تُجر البلاد إلى حرب ، أو أن يُجر الجمهور إلى رفض مشروع الدولة»<sup>(٢٢)</sup> .

من ناحية أخرى أصدرت المرجعيات الروحية الإسلامية في لبنان بياناً مشتركاً بعد اجتماع شارك فيه مفتى لبنان ، وزعامات الدرّوز ، ونائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى ، رفضت فيه اللجوء إلى الشارع ، وحذرت منه أشد تحذير ، ودافعت عن منطق الدولة الواحدة وضرورات التفاهم والوفاق<sup>(٢٣)</sup> .

لقد كان لصمود المقاومة اللبنانية ونجاحها أثر كبير في قطع الطريق على اتساع الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة ، وفي التجسير النسبي للفجوات المذهبية بين الفريقين ، إلا أن هذه التداعيات لا يمكن أن تنفي التوتر الظاهر بين المذهبين في المنطقة العربية ، وأثر التخوف السنّي من الدعم الإيراني لحزب الله ، وتنامي الدور الإيراني الإقليمي في المنطقة .

ولا يمكن إنكار أثر هذه الخلافات المذهبية على الجمهور وعلى اتجاهات الرأي العام والمواطنين في منظمات العمل الأهلي والعمل العام ، حتى إنه يمكن القول إن الخلافات المذهبية تلعب في وضع لبنان الراهن - كما في وضع العراق - دوراً في التعبئة والتكتيل لا يقل أبداً عن الدور الذي تلعبه التعبئة الطائفية .

ومن المفهوم أن التعبئة الطائفية والمذهبية تلعب دوراً مؤثراً في بناء نوع من الروابط الجماعية على أسس مختلفة لانتماء المواطنة ، أو التوجهات الثقافية والفكرية والسياسية ، وهي بالتالي لا تمثل عنصراً إيجابياً مواتياً لتطور المجتمع المدني العربي .

ويظهر هنا بوضوح دور الإستراتيجية الأمريكية في توسيع وتعميق فكرة الهلال الشيعي بين الدول العربية ، بعد نجاح تكتيكها المطبق في العراق بخلق صراعات بديلة للمصراع الرئيس داخل المناطق المحتلة ؛ أي استبدال الصراع ضد الاحتلال وضد التدخل الخارجي بالصراعات ذات الطابع الطائفي أو المذهبي ؛ ومن ثم استبدال الصراع العربي / الإسرائيلي

أو الأمريكى / العراقى بالصراع السنى / الشيعى ؛ ومن ثم فهى تقوم بلعب دور فى تشويه المجتمع المدنى باستدعاء الانقسامات الأولية ، فتعمل على تفكيك أوصاله وروابطه بخلق صراعات بديلة على مستوى الانتماءات ذات الطابع الدينى أو العرقى أو المذهبى .

\*\*\*

## القسم الثانى

### موقف المجتمع المدنى العربى من الحرب

#### أولاً: طبيعة المجتمع المدنى العربى

تفاوتت مواقف منظمات المجتمع المدنى العربى من الحرب الإسرائيلية على لبنان تبعاً لظروف مختلفة، وهذا أمر طبيعى باعتبار أن المجتمع المدنى - وبحكم تعريفه - لا يمثل بالضرورة كتلة متجانسة، تعكس نفس المصالح والتوجهات، فهو كما عرفه جرامشى «فضاء لصراع المصالح»، ينطوى على العديد من التمايزات والاختلافات الشاسعة بين تكويناته . يضاف إلى ذلك تباين درجة تطور المجتمع المدنى بين الدول العربية، وتباينها أيضاً فى درجة قبول هذه الدول لوجود مؤسسات وتنظيمات وسيطة (أحزاب - نقابات - جمعيات)، فالمنطقة العربية تشهد نظاماً سياسية متنوعة من منظور التطور الديموقراطى فيها، تؤثر مباشرة فى فاعلية هذا المجتمع .

ويتصل هذا التباين والاختلاف - سواء فى التوجه أو فى فاعلية مواقف منظمات المجتمع المدنى - بمجموعة أخرى من المحددات تتعلق بدور الدولة ومستوى هيمنتها على المجتمع المدنى، ومجموعة من المحددات الخاصة بالمنظمات الأهلية على وجه التحديد، وعلى الأخص فيما يتعلق بطبيعة توجه المنظمات الأهلية، ومدى ارتباطها بأجندة جهات التمويل الغربية، والتى يركز معظمها على دعم توجهات تتصل بقضايا الإصلاح السياسى .

وقد كان واضحاً فى حالة الحرب الإسرائيلية على لبنان أن المنظمات الأكثر ارتباطاً بهذه الأجندة قد تراجعت وانسحبت عن اتخاذ مواقف ذات فاعلية وتأثير، أو اكتفت بإصدار بيانات استنكارية تنطوى على إدانات مزدوجة لكلا الفريقين .

وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على عدد من السمات العامة لهذا المجتمع عشية العدوان الإسرائيلي، وهي:

- ضعف فاعلية هذه المؤسسات بحكم تحجيم دورها من قبل الدولة، إما بالقمع أو التعقب الأمني، أو بوضع القيود التنظيمية على حركتها.

- ضعف فاعلية العمل الجماعي والتشبيك على المستوى الإقليمي بين هذه المنظمات.

- الخلافات الطائفية/ المذهبية/ السياسية، وتعتقدها، وأثر ذلك على اتخاذ مواقف واضحة ومحددة.

- تأثر بعض منظمات المجتمع المدني العربي بحكم عدم تجانسها، وبحكم عدم تمثيلها لكتل متناغمة التكوين بأجندة الحكومات الرسمية، أو أجندة الحكومات الغربية.

- إحجام العديد من منظمات المجتمع المدني العربي - خاصة المنظمات الحقوقية - في عدد من الدول عن الانخراط في أنشطة ذات طابع سياسي، والاكتفاء بالأنشطة ذات الطابع النخبوي الذي لا يتجاوز إصدار بيانات الإدانة والاستنكار، وفي هذا الصدد يرى البعض أنه «لا يجب أن ننسى في دراستنا لظاهرة التأخر في انتقال حركة الشارع العربي من قوة تعبير إلى قوة تأثير؛ دور السفارات ومصادر التمويل الغربية في استدراج شرائح واسعة من المنظمات والأحزاب السياسية إلى أجندات أخرى تؤدي إلى غياب الرؤى والقضايا الكبرى عن برامجها وتحركاتها، وبخاصة حين تنجح تلك الجهات الغربية في الإيحاء بإمكانية الفصل بين النضال ضد الاستبداد، والنضال ضد الاحتلال والتدخل الخارجي، فتسمح لهذا الاحتلال والتدخل الخارجي أن يتقدم، بذريعة «مراجعة الاستبداد»<sup>(٢٤)</sup>.

## ثانياً: موقف الشارع العربي وفصائل وتشكيلات

### المجتمع المدني العربي من الحرب

عمت مظاهر الغضب الشعبي على العدوان الإسرائيلي على لبنان أغلب البلدان العربية، واستحوذ الهجوم الإسرائيلي الوحشي، والانتصار الذي حققه حزب الله على

اهتمام الشعوب العربية وتعاطفها . وعبرت عبر أحزابها السياسية وجمعياتها ومنظماتها الأهلية ونقابات المهنة والعمالية عن احتجاجها وغضبها ، وقد أخذت هذه التفاعلات عدة صور تمثلت فى :

١ - المظاهرات والمسيرات الشعبية التى خرجت فى معظم المدن العربية ، فى سوريا والأردن وفلسطين والجزائر واليمن ومصر وتونس والكويت والبحرين والسعودية والعراق<sup>(٢٥)</sup> ، مع الأخذ فى الاعتبار التباين فى حجم هذه التفاعلات وحدتها ، ومدى استمراريتها من بلد لآخر ، وأكدت هذه المظاهرات والمسيرات على عدد من المواقف منها :

\* الاحتجاج على الهجوم الإسرائيلى على لبنان .

\* رفض الموقف العربى المتخاذل تجاه دعم الدولة اللبنانية ونصرة المقاومة الوطنية .

\* التنديد بالموقف الأمريكى المتواطئ مع العدو الصهيونى .

\* أن الصمت العربى والدولى هو المسئول عن التماذى الإسرائيلى .

وفى هذا السياق طالبت هذه المسيرات بـ:

\* الوقف الفورى للعدوان الإسرائيلى .

\* مطالبة الدول العربية بالتدخل ، وتسخير كافة الجهود والإمكانات لوقف هذا العدوان .

\* طرد السفيرين الإسرائيلى والأمريكى من الدول التى لديها تمثيل دبلوماسى متبادل معهما .

\* قطع البترول عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل .

\* السماح بفتح باب التطوع فى صفوف المقاومة ضد إسرائيل .

وقد شارك فى تنظيم هذه المسيرات والتظاهرات العديد من الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الأهلية ، وقد اختلفت صور تنظيمها من دولة لأخرى ، ففى تونس التى شهدت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن ، ورغم التعقب البوليسى والاعتقالات ، قادت التجمعات النقابية فى عدد من المدن التونسية هذه المسيرات السلمية ، منها الاتحاد العام التونسى للشغل ، الذى نظم مسيرة ضمت سبعة آلاف متظاهر ، واتحاد

نقابات العمال، الذي حشد حوالى عشرة آلاف متظاهر فى وسط تونس، احتجاجاً على مجزرة قانا<sup>(٢٦)</sup>.

أما فى المغرب؛ فقد تعاونت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مع العديد من منظمات المجتمع المدنى فى تنظيم أكثر من وقفة تضامنية طوال فترة الحرب للتنديد بحرب الإبادة الجماعية للشعبين الفلسطينى واللبنانى، وأعلن يوم ٣١ يوليو يوماً وطنياً للتضامن مع الشعبين. هذا بالإضافة إلى تنظيم مسيرة شعبية كبيرة فى ٢٨ يوليو، ضمت العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابية والجمعوية، للتنديد بحرب الإبادة الجماعية للشعبين الفلسطينى واللبنانى<sup>(٢٧)</sup>.

وفى رسالة شكر وعرفان بالجميل، رفعت صور هوجو شافيز رئيس دولة فنزويلا أثناء المظاهرات التى قامت فى الأراضى والجامعات الفلسطينية، وشهدت السفارات الفنزويلية فى عدد من العواصم العربية زيارات مكشفة من جانب الكثير من المثقفين العرب والسياسيين للإعراب عن تضامنهم مع قرار شافيز، فى الجزائر - على سبيل المثال - توجه على بلحاج، كممثل للجهة الإسلامية للإنقاذ - المحظورة - إلى سفارة فنزويلا، حاملاً رسالة شكر وعرفان بالجميل، وفى الأردن أشاد رئيس مجلس شورى من حزب جبهة العمل الإسلامى بقرار دولة فنزويلا<sup>(٢٨)</sup>.

٢ - إصدار البيانات التضامنية<sup>(٢٩)</sup>: أصدر العديد من الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان البيانات التضامنية والنداءات إلى الهيئات والمنظمات الدولية، خاصة منظمة الأمم المتحدة واللجان الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وقد تمحورت هذه البيانات حول مضمونين:

**الأول:** بيانات إدانة العدوان الإسرائيلى الوحشى على لبنان، واستنكار المجازر التى نفذتها، ومخاطبة جميع الهيئات والمنظمات للتضامن بالضغط فى اتجاه وقف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبنانى، وتأكيد الدعم المطلق له، والدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية، وإدانة الصمت العالمى، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين هذا العدوان.

**الثانى:** كان بمثابة دعوة لاتخاذ عدد من الخطوات العملية والقانونية مثل:

\* تشكيل لجنة تحقيق دولية.

\* إدانة جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ، والمطالبة بإلغاء عضويتها في منظمة الأمم المتحدة .

\* وقف الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية .

\* دعوة الاتحاد الأوروبي لاتخاذ الخطوات اللازمة التي تضمن تفعيل بنود اتفاقات الشراكة مع دولة إسرائيل ، والتي تتضمن اتخاذ إجراءات عقوبية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان .

\* عقد اجتماع طارئ للأجهزة المسئولة عن مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية .

\* تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم الكيل بمكيالين .

يجدر الإشارة هنا - على سبيل المثال - إلى التقرير الذي أصدرته المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالأردن<sup>(٣٠)</sup> ، والذي تم من خلاله مخاطبة منظمات الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية والاتحاد الأوروبي ، وقد أدانت في هذه المذكرة الصمت العالمي ، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين جرائم الحرب الإسرائيلية ، وعدم القيام بخطوات عملية من أجل حماية المدنيين الأبرياء .

### ٣- بعثات التحقيق الإقليمية والوفود الطبية والإنسانية

وهو ما تضمن :

\* إرسال بعثة منظمات حقوق الإنسان العربية إلى لبنان ، والتي ضمت ممثلي المجلس الوطني للحرريات بتونس ، واللجنة العربية لحقوق الإنسان بفرنسا ، وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بمصر ، وبدأت تحركها في لبنان خلال الفترة من ٨ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ ، وأصدرت تقريرها عن الأحوال الصحية والبيئية في المناطق المنكوبة ، وأثار الحصار الذي فرضته إسرائيل على لبنان في وصول الإمدادات الطبية والغذائية ، والدور الحيوي الذي لعبته المؤسسات المدنية اللبنانية في تخفيف تداعيات هذا العدوان<sup>(٣١)</sup> .

\* إعلان المبادرة الإنسانية الدولية لإغاثة الشعب اللبناني «معكم» ، والتي تبتها فيوليت داغر رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان في فرنسا ، ودعت فيها مؤسسات المجتمع المدني إلى المشاركة في هذه المبادرة الهادفة إلى تنظيم رحلة إلى بيروت يشارك فيها شخصيات

عربية ودولية، لتوفير الدعم المعنوي للضحايا المدنيين، والوقوف على الأوضاع الحقيقية فى لبنان، وقد وقع على هذا البيان عشرات من ممثلى منظمات حقوق الإنسان العربية، والشبكات العربية للمنظمات الأهلية، وعديد من الشخصيات العامة فى عدد من الدول العربية<sup>(٣٢)</sup>.

\* وعلى جانب آخر، وفى إطار عدد من التحركات على المستوى الإقليمى طالب المؤتمر القومى العربى فى بيان أصدره فى بيروت الحكومات العربية التى تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بقطع هذه العلاقات واستخدام سلاح النفط للضغط على الدول الفاعلة فى مجلس الأمن، لوقف العدوان على لبنان، وأكد البيان تأييده المطلق للمقاومة فى لبنان وفلسطين والعراق فى وجه المخطط الصهيونى للسيطرة على المنطقة<sup>(٣٣)</sup>. كما دعت لجنة المتابعة للتعبئة الشعبية العامة فى الوطن العربى إلى حشد طاقات كل المهندسين والمعماريين العرب للمساعدة فى إعادة إعمار لبنان، وسرعة تقديم مواد الإغاثة الإنسانية والمواد الغذائية والطبية للشعب العربى فى فلسطين ولبنان<sup>(٣٤)</sup>.

\* كما دعا بيان للمؤتمر القومى / الإسلامى جميع القوى الوطنية فى لبنان والوطن العربى إلى التوقف عن المبادرات الكلامية، والاستعداد للرد على جولة مقبلة يعد لها الكيان الصهيونى لضرب إنجازات المقاومة فى لبنان<sup>(٣٥)</sup>.

\* بالإضافة إلى مؤتمر دعم ومقاومة صمود الشعب اللبنانى فى وجه عدوان تموز/ يوليو الإسرائيلى، الذى عُقد خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦، وجمع ممثلى أحزاب وقوى ونقابات وجمعيات، وكذلك شخصيات سياسية وفكرية وثقافية وإعلامية، من كافة القارات وكل بلدان العالم؛ لتوجيه تحية لصمود الشعب اللبنانى ومقاومته فى وجه العدوان الإسرائيلى. شارك فى هذا المؤتمر أحزاب ومنظمات غير حكومية من مختلف الدول العربية، وقد انتهى المؤتمر إلى توصيات أبرزها: الدعوة إلى محاكمة قيادات الحكومة الإسرائيلىة كمجرمى حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما أوصى المؤتمر بعقد محاكمات شعبية فى العواصم العربية والعالمية المختلفة لقادة إسرائيل على جرائم الحرب التى ارتكبوها، وعلى الأخص استخدام القنابل العنقودية، واستهداف المدنيين، وتدمير البنية الأساسية للخدمات من جسور ومحطات مياه وكهرباء ومرافق النقل كالمطارات والموانئ، كذلك دعا المؤتمر إلى تكوين مرصد إعلامى يقدم للرأى العام العربى على وجه

الخصوص المعلومات الصحيحة عن خطط أو مشروعات التوسع الإسرائيلي، ويشارك في تحرير المرصد صحفيون ومحرمون أوروبيون وآسيويون وإفريقيون مع المحررين العرب . وكان من أبرز توصيات المؤتمر أيضاً اعتبار يوم ٨ يوليو (يوم بداية العدوان على لبنان) من كل عام يوماً للتضامن العالمي مع المقاومة اللبنانية والنضال الشعبى اللبناني ، و يوماً للغضب ضد السياسات العدوانية لإسرائيل .

### ثالثاً: تقييم تفاعلات المجتمع المدني العربى

فى إطار هذا الاستعراض السريع للعديد من تفاعلات المجتمع المدني العربى إزاء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفى إطار ما تناولناه فى جزء سابق حول طبيعة المجتمع المدني العربى وسماته والمحددات الداخلية والخارجية التى تلعب دوراً لا يستهان به فى تحديد أدواره ووظائفه وأنشطته، اختلف موقف المفكرين السياسيين إزاء تقييم أثر هذه التفاعلات تجاه تلك الحرب، وبالتحديد حول درجة تأثيرها على دوائر صنع القرار العربى، فعلى حين يرى د . أحمد يوسف أحمد أن هذه التفاعلات تعانى من «ضعف شديد فى الفعالية، والقدرة على التأثير، على الرغم من نجاحها فى إحراج الحكومات العربى، وفى عبور الحواجز الطائفية، وأن هذا المجتمع ما زال يمر بمرحلة المخاض، ناهيك عن فقدانه الوحدة أو حتى التنسيق على الصعيد العربى الشامل»؛ «حيث اتخذت الجماهير العربى ومنظمات المجتمع المدني فى معظمها شكل «الرأى العام المساند» للمقاومة احتراماً وتقديراً وإعجاباً، وليس الحركة الفاعلة المؤثرة الضاغطة على دوائر صنع القرار فى أنظمة الحكم العربى، بما يدفعها إلى تغيير حقيقى فى سلوكها»<sup>(٣٦)</sup> .

وفى المقابل يحتفى د . معن بشور بهذه التحركات الشعبية، ويرى أنها لم تكن عديمة الأثر، بل يجب إعطاء وزن أكبر لنجاحها فى أمرين، الأول: دفع الحكومات العربى إلى التراجع عن بعض مواقفها بين الأيام الأولى للحرب والأيام الأخيرة لها، وبالتحديد بين مؤتمرى وزراء الخارجية العرب فى القاهرة فى ١٥/٧/٢٠٠٦، وفى بيروت فى ٧/٨/٢٠٠٦ . والثانى: المساهمة الكبيرة فى ردم فجوات خطيرة ساهم فيها الإعلام

العربي الرسمي والأمريكي وسعى إلى تعميقها، وهي فجوة إثارة الخلافات المذهبية بين فريق السنة والشيعة واحتضان ردود الأفعال الشعبية العربية والإسلامية لضمود حزب الله<sup>(٣٧)</sup>.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تحرك منظمات مدنية عربية لمساندة المقاومة اللبنانية، فقد كشفت الحرب عن جوانب نقص في أداء هذه المنظمات، من حيث قدرتها على بناء الشبكات في المجالات النوعية المرتبطة بآثار الدمار الإسرائيلي أو تكوين الائتلافات الدولية، أو في تفعيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بجرائم الحرب؛ الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء عدد من العوامل منها: إعلان حزب الله من ناحية عن قيامه بتعمير ما دمرته الحرب بجهوده الذاتية، أو بتمويل إيراني فيما تذكره مصادر أخرى، وكذلك الانتقادات التي وجهها زعيم حزب الله من ناحية ثانية إلى مواقف بعض الدول العربية التي قدمت إمدادات غذائية ودوائية دون أن تتخذ المواقف الحازمة من العدوان الإسرائيلي، يضاف إلى ذلك من ناحية ثالثة طبيعة التكافؤ العسكري في المعركة التي خاضها حزب الله، والانتصارات التي حققها على آلة الحرب الإسرائيلية، على عكس ما يدور في فلسطين؛ حيث يتعرض الشعب الفلسطيني لحصار التجويع والخنق والتدمير والقتل في معركة غير متكافئة. بينما قدمت وكالات الأنباء صوراً كثيرة لصواريخ حزب الله وهي تدك المستوطنات الإسرائيلية، أو لسيارات الإسعاف الإسرائيلية المحملة بالقتلى والجرحى في ميدان المعركة. أضف إلى ذلك أن الحرب الإسرائيلية اللبنانية لم تستغرق أكثر من ثلاثة وثلاثين يوماً، بينما لم يتوقف يوماً مخطط حصار الشعب الفلسطيني، وأخيراً فإن الحرب التي خاضها حزب الله بدأت بمعركة هجومية من جانبه، اقتحم فيها مقاتلوه موقعاً عسكرياً إسرائيلياً داخل أراضى فلسطين المحتلة، وأسروا جنديين، وقتلوا ثمانية، وجرحوا قرابة ثمانية عشر جندياً إسرائيلياً.

وعموماً يمكن القول فيما يخص مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحركاتها إزاء هذه الحرب أن المنطقة العربية كلما شهدت أحداثاً كبرى، وعلى الأخص ذات طابع قومي

- مثل الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، أو الاحتلال الأمريكي للعراق - فإن المجال السياسي يتقدم ويكون أكثر فاعلية من الأنشطة المتعلقة بالمنظمات ذات الطابع الحقوقي .

وفي هذا الإطار تنشأ وتنشط أشكال ائتلافية انتقالية من خارج المؤسسات الرسمية، كلجان دعم الانتفاضة الفلسطينية، أو المقاومة اللبنانية، أو العراقية، وتصبح هذه الأشكال أكثر تعبيراً وأكثر مباشرة في علاقتها بحركة الجماهير في الشارع، وأكثر اتصالاً بالحركات والأشكال العفوية، كما يبرز في هذا السياق دور الأحزاب السياسية أكثر من دور المنظمات الحقوقية، التي قد ترتبط فعاليتها بقضايا أخرى مثل البيئة والسكان والصحة واللاجئين .

\*\*\*

## الهوامش :

- ١ - جريدة الحياة، ١٥/٧/٢٠٠٦ .
- ٢ - المرجع السابق ذكره.
- ٣ - أحمد يوسف أحمد، التداخيات العربية، في: د. أحمد يوسف وآخرون: «الحرب الإسرائيلية على لبنان»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٤٣ - ٢٧٨، ملف في مجلة المستقبل العربي العدد ٣٣٢، تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٦/١٠ السنة ٢٩ .
- ٤ - خليل العناني، «النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك»، قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان»، مجلة شئون عربية، العدد (١٢٧) لعام ٢٠٠٦، القاهرة: جامعة الدول العربية.
- ٥ - محمد السيد سعيد، «حسابات خاطئة وراء موقف عربي مخجل»، جريدة الاتحاد، ٣/٨/٢٠٠٦ .
- ٦ - خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ .
- ٧ - انظر: معن بشور، «التداخيات على لبنان»، في: أحمد يوسف وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان، المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١ - ٨٣ .
- ٨ - إبراهيم غالي، «الداخل اللبناني بعد الحرب: مجال الدولة والطائفة»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٦)، أكتوبر ٢٠٠٦، القاهرة، جريدة الأهرام.
- ٩ - معن بشور، مرجع سبق ذكره.
- ١٠ - المرجع السابق ذكره.
- ١١ - زياد الحافظ، التداخيات على لبنان، في: أحمد يوسف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩ - ١٠٢ .
- ١٢ - إبراهيم غالي، مرجع سبق ذكره.
- ١٣ - انظر بخصوص الجدل السنّي / الشيعي:
- نبيل عبد الفتاح، «حرب الفتاوى حول مقاومة حزب الله»، ملف الأهرام الاستراتيجي، (العدد ١٤١)، سبتمبر ٢٠٠٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام.
- موقع إسلام أون لاين [www.islamonline.net/arabic/news27/7/2006](http://www.islamonline.net/arabic/news27/7/2006)
- موقع البوابة اليمنية [www.newsyemen.net](http://www.newsyemen.net) /٨ /١١ /٢٠٠٦ .
- موقع CNN باللغة العربية:
- <http://arabic.cnn.com/2006/lebanon/8/2/fatwa.hezbollah/index>
- ١٤ - داعية إسلامي، هو المشرف على موقع «المسلم نت».
- ١٥ - داعية إسلامي سعودي، ومشرف على موقع «الإسلام اليوم»، انظر: [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net). Op. Cit.
- ١٦ - على سبيل المثال: د. محمد إمام، رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة الأزهر. والشيخ جمال قطب، رئيس لجنة الفتوى بنفس الجامعة. والشيخ عمر أديب وكيل الجامعة، والدكتور محمد رأفت عثمان عضو مجمع فقهاء الشريعة الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية، انظر المرجع السابق ذكره.
- ١٧ - جريدة الوفد، ٢٧/٧/٢٠٠٦ .
- ١٨ - نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.
- ١٩ - انظر في هذا الصدد:
- [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net), 26/7/2006. Op. Cit.
- [www.alarabia.net/articles](http://www.alarabia.net/articles)

- ٢٠ - حوار مع الدكتور يوسف القرضاوى، ندوة عُقدت بنقابة الصحفيين فى ٣١ / ٨ / ٢٠٠٦، انظر : [www.islamonline.l/9/2006](http://www.islamonline.l/9/2006)
- ٢١ - جريدة الأخبار اللبنانية، ١٦ / ١١ / ٢٠٠٦ .
- ٢٢ - جريدة الدستور الأردنية، ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦ .
- ٢٣ - جريدة النهار اللبنانية، ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦ .
- ٢٤ - انظر : د. معن بشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- ٢٥ - انظر موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان <http://www.hrinfo.net>
- ٢٦ - <http://www.albadil.org/article>
- وانظر أيضاً : <http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools>
- ٢٧ - <http://www.attaajdid.ma/25/8/2006.6/11/2006> ، انظر أيضاً : موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره .
- ٢٨ - يسرى غرباوى، «سحب السفير الفنزويلى من إسرائيل»، ملف الأهرام الإستراتيجى، العدد ١٤١، مرجع سبق ذكره .
- ٢٩ - موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره .
- ٣٠ - المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، إسرائيل ليست فوق القانون، وتحمل مسئولية جرائم الحرب والمجازر، بيان صحفى فى ٣١ / ٧ / ٢٠٠٦، [www.arabhra.org](http://www.arabhra.org)
- 31 - [www.achr.nu](http://www.achr.nu)
- ٣٢ - انظر : اللجنة العربية لحقوق الإنسان على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان [www.hrinfo.org](http://www.hrinfo.org)
- ٣٣ - جريدة النهار اللبنانية، ٦ / ٨ / ٢٠٠٦ .
- ٣٤ - تضم هذه اللجنة اتحادات المحامين والصحفيين والكتاب والصيدلة والمهندسين والمعلمين والفنانين العرب، بالإضافة إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، واتحاد الغرف التجارية المصرية، واتحاد الفلاحين والزراعيين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، ولجنة مناصرة الشعبين الفلسطينى والعراقى، والمؤتمر القومى العربى، وملتقى الحوار الثورى الديمقراطى، والمؤتمر القومى الإسلامى .
- جريدة الرياض السعودية، ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٦ .
- ٣٥ - بيان المجلس القومى الإسلامى، ١٨ / ٨ / ٢٠٠٦، فى مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- ٣٦ - أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- ٣٧ - انظر تمقيب د. معن بشور على ورقة د. أحمد يوسف، المرجع السابق ذكره، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

\*\*\*